



مفهوم وأهمية مؤشرات السلامة المالية

د. محمد
عبدالمجيد
عبدالمجيد

م. محمد
عبدالمجيد
عبدالمجيد
عبدالمجيد
عبدالمجيد
عبدالمجيد
عبدالمجيد



الفهرس

المقدمة

أولاً: مفهوم مؤشرات المصلحة المالية

ثانياً: أهداف وأهمية مؤشرات المصلحة المالية

ثالثاً: التصنيفات الرئيسية لمؤشرات المصلحة المالية

رابعاً: مؤشرات المصلحة المالية الأساسية لدى القطاع

المصرفي الكويتي

الخاتمة

يهدف صندوق النقد العربي من أبرز الأهداف الرئيسية التي تطرحها إطاراً موحداً لمؤسسات النقد في المنطقة العربية، بهدف تعزيز قدرة الدول على مواجهة التحديات المالية بوضع حد لتأثيرات جائحة كورونا، وتعزيز تقييم المؤسسات المالية، وذلك بالتعاون مع صندوق النقد الدولي المعتمد، من عام 2020 لتدعيم هذه المؤسسات، وبشروطها بهدف توفير الاستقرار بين الدول وتعزيز هذه الاستقرار. وقد برز الصندوق كقوة على تعديل وتطوير المؤسسات بشكل جيد، إضافة إلى تعزيز مواءمة وتفعيل تدعيم الدول. وكان الأمر لتعديل تلك الأمور مع صندوق النقد العربي في عام 2019، ضمن إطار صندوق (The IMF - IFB Cluster 2019) والذي تضمن تحديد الأهداف الرئيسية للمنطقة بالتنسيق والتعاون مع صناديق الائتمانات، بالإضافة إلى إنشاء وتنشيط مؤسسات المنطقة العربية، وذلك بالتعاون مع الصناديق الدولية. تطرح مؤسسات النقد في المنطقة العربية، بمرورها بخاصة في ظل التغيرات الجارية بشكل دائم، والتعاون المالي بشكل عام، جهوداً أكثر من 100 دولة لتكاتف على تدعيم وتفعيل هذه المؤسسات ومشاركتها مع صندوق النقد العربي، والذي يعمل لهدف مؤسسات عربية مبنية على مبادئ استقرار عدة المناطق العربي من مختلف الاقتصادات.

وتتواءم مؤسسات المنطقة العربية إلى مجموعة من الصناديق والشركاء العربية التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي، والتعاون الاقتصادي، والتعاون بين الصناديق، بما في ذلك صندوق النقد العربي، على التمتع بكون الصناديق والشركاء، إذ أصبح هناك تفاعل بين عناصر من الأطراف الاقتصادية العربية، وذلك كإحدى المصروفات، وتعتبر المؤسسات المالية العربية، بما في ذلك القدرة على مشاركة المؤسسات، بالمصروفات الاقتصادية الكلية، ويظهر بمساهمات ذات أهمية خاصة، خاصة في مجال التمويل ودعم الصناديق المؤسسات، ويشتمل إطار عملها على:

الهدف	الصناديق التي تستهدفها
بناء المؤسسات المالية - الصناديق (New Institutions) 2024 -	وتتعلق بمؤسسات التي تقل القيمة المضافة لها على صعيد 100 مليار ريال كحد أقصى، والتي تقل عن 500 مليار ريال، ويصل إلى 1000 مليار ريال.
صناديق التمويل العربي (New Financial Institutions) Supporting the area 2024 -	وتتعلق بقرض الصناديق التي تزيد القيمة المضافة الخاصة بها الخاصة بقرض التمويل، وتقل عن 100 مليار ريال، ويصل إلى 1000 مليار ريال.
مناطق المؤسسات العربية (Region of Institutions) Supporting 2024	وتتعلق بالبنوك التي يقل حجم أصولها عن 100 مليار ريال، وتصل إلى 1000 مليار ريال، وتتمتع بالبنوك التي يقل حجم أصولها عن 100 مليار ريال، وتصل إلى 1000 مليار ريال.

أهداف وأهمية مؤشرات السلامة المالية

الوقاية
من التزامات
المالية

التحليل
التحويطي
الكلية

التحليل
من الجوانب
والمنظمة
المالية

التقييم
وإدارة
المخاطر

لقد مؤشرات السلامة المالية من الجهات الموجهة من لوزن مطلق واستقرت العنصر المالي، إذ أنشدهم لوضع تصنيف السلامة المالية وتقييم شدة المؤسسات المالية على مستوياتها المختلفة والمعدلات المختلفة، وبما في أبرز الأهداف التي تخدم مؤشرات السلامة المالية لديها.

1 التحليل التحويطي الكلية

أسهم مؤشرات السلامة المالية في حد أهمية من التحليل الجوانب والمخاطر العنصر، وذلك من خلال دراسة المخاطر التي يتعرض لها العنصر المالي ككل، بما في ذلك ضمان على تقييم سلامة المؤسسة المالية من حيثها، كما تساعد في فهم الروابط والتداخل بين القطاعات المالية والمعدنية، وذلك من خلال العنصر المالية من المؤسسات، بما في ذلك استقر العنصر المالي العام.

2 الوقاية من التزامات المالية

تخدم مؤشرات السلامة المالية نظام إقرار إطار يمكن الجهات المعنية من اكتشاف مؤشرات الصعق والمخاطر الناشئة من مفاوضات الكويز، الأمر الذي يساعد في تجنب العنق والرهونات المالية على تلك العنصر والرهونات الصاعدة على نظام القروض وتحويلها إلى أزمات مالية حادة.

تقييم وإدارة المخاطر:

أما عن المخاطر، فمن الصعوبة المستمرة التي يواجهها القادرون في صناعة المؤسسات المالية والمصرفية، مثل جودة الأصول، ومستويات السيولة، والعملاء، وأيضاً، كما يتبادر في فهم المخاطر وإدارة العمليات المتعددة بعضها إلى

3

المقارنة بين الدول والنظم المالية:

ويتم أيضاً، تطور وتطور وتطور وتطور، حيث أن الدول تقوم بتطوير مستويات المتابعة المالية بين مختلف الدول والمؤسسات، بما يتواءم مع التغيرات الاقتصادية، والمستويات من العمل والمؤسسات الدولية، وتغير التوازن والتنسيق بين الجهات الدولية والمؤسسات من المستوي العالمي.

4



التقسيمات الرئيسية لمؤشرات السلامة المالية

تتضمن مؤشرات سلامة المالية إلى قسمين، المؤشرات البنائية (Constructive) ومؤشرات التدميرية (Destructive Indicators) ويطلق مصطلح الفئة الأولى، على المؤشرات البنائية من المؤشرات المطلوبة لمرحلة الاستقرار المالي من القطاع المصرفي، أما المؤشرات التدميرية فتقتصر على القطاع المصرفي فقط، بل على كافة القطاعات الاقتصادية والقطاعات وسوق المعاملات والمؤسسات المالية غير المصرفية.

وبناءً على ذلك فالمؤشرات البنائية، غالباً لها ذات أختصاص بلقاء على المستوى المحلي، بخلاف المؤشرات التدميرية من دولة الكويت، والتي تصور المصرفي، الذي يوجد في دعم النشاط الاقتصادي، وتحفيز النمو الاقتصادي، والتغلب على المؤشرات إلى خمسة أقسام رئيسية تمثل الجوانب الجوهرية لسلامة ومكانة القطاع المصرفي، وهي: ائتمانية رأس المال، ومرونة الأصول، والربحية، والسيولة، والتسليمية لثبات محافظ السيولة، حيث تساهم مجتمعة في تقييم قدرة الجوانب على مواجهة المخاطر والمعاملات على استقرارها المالي.

المؤشرات البنائية



1 كفاية رأس المال (Capital Adequacy):

تعكس كفاية رأس المال مدى قدرة البنك على امتصاص الخسائر المحتملة ومواجهتها. تتألف المصطلح الكفاية، بما يتضمنه المخطط على استكشافه المثلث، بعملية أمثال المود من رأس المال الصالح. كما تُشير إلى مدى امتلاك البنك لرأس مالي كافٍ يتناسب مع حجم أصوله ومستوى المخاطر المرتبطة بأنشطته ومخاطره المالية. ولقد كُتبت كفاية رأس المال من أهم المؤشرات المالية المستخدمة لتقييم سلامة البنوك وفقدانها على المستثمرين من مواجهة الخسائر. ولقد كُتبت كفاية رأس المال، وبموجبها، كما يُقصد، نسبة منها رأس المال. من ذلك على قوة الميزان المالي للبنك وإنتاجه لخدمة على أعمال المصرف والمخاطر على المستثمرين الماليين.

2 جودة الأصول (Asset Quality):

تعد جودة الأصول من مدي سلامة وإنتاج الأصول التي يمتلكها البنك. وقد سبقت القويحة والسيولة التشغيلية التي تُعد من أبرز مؤشرات جودة الأصول المصرفية. ويتم تقييم جودة الأصول من خلال قياس سلامة حجم القويحة التشغيلية مقارنةً بإمكان القويحة. إلى جانب التقييم مدى كفاية الضامات التي يمتلكها بنك البنك. أمثلة الأصول التشغيلية المتولدة والمضامنة. كما تعكس هذه المؤشرات مستوى كفاية إدارة المخاطر المالية والسيولة التشغيلية المتبعة لدى البنك. ولقد أُنتج جودة الأصول مؤشراً إضافياً على المخاطر. مستويات المصروف التشغيلية. يتضمن إدارة المصروف على المصارف. وتتميز سلامة الميزان المالي للبنك واستقراره.

3 الربحية (Earnings & Profitability):

تُشير الربحية إلى مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من أنشطته التشغيلية واستثماراته المتكيفة. بما يتضمنه كفاءة أدائه المالي وفقدانه على تحقيق عوائد مستدامة. ولقد كُتبت من المؤشرات الأساسية لتقييم كفاءة الإدارة في توليد العوائد. والأصول المتاحة بصورة فعالة. ويتألف عوائد الدعم المصرفي والتوسع التشغيلي. كما تعكس قدرة البنك على تعزيز قاعدته الإئتمانية. إضافةً من خلال الأرباح المحترقة. دور الكفاءة المتوقعة إلى أن تُعتمد على الأسواق المالية أو النقدية. إلى زيادة رأس المال وزيادة ما تُشير مستويات الربحية التشغيلية والاستدامة إلى قوة المركز المالي للبنك وإنتاجه لخدمة على مواجهة المخاطر والمخاطر المالية.

مؤشرات السلامة المالية الأساسية لدى القطاع المصرفي الكويتي



في إطار السلامة التي يتفهمها بنك الكويت التجاري، بشأن تعزيز الشفافية وتوسيع وإمديتة المالية التشغيلية والمالية القبول المصرفي والمالي، بما يواكب مؤشرات عالية أتم الشمولية للتوسيع بمالية التطورات الاقتصادية والمالية في دولة الكويت، وتأمين أسس تلك القدرات من قبل مؤسساتها المالية والمالية، والتي تشمل: وهي إطار ما يواكب البنك التجاري من أهمية التوسيع الاستراتيجي، وهو من التوسيع التي يزيد أهميتها في أساليب الرقابة المالية العالمية الشفافة، هذه عام منذ أبريل 2018 بتوسيع عملياته الشفافة التشغيلية والمالية، وبالتالي إمكانية التوسيع أسس مؤشرات السلامة المالية القبول الكويتية، وبمقتضى أيضاً مؤشرات توافر كل من جودة التمويل، والشفافية التشغيلية، والموثوقية، والريحية، وفقاً لأحد المعايير التشغيلية لهذه البنوك.

ويظهر هذا التسم لتطور أبرز مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي الكويتي خلال الفترة الممتدة من عام 2015 إلى عام 2020. يهدف القسم المتعلق بالتحليل، هنا، إلى مناقشة أيضاً بعض الجوانب المتعلقة باستقرار القطاع المصرفي الكويتي.

جودة الأصول



أغلبية رأس المال



الميزانية



الربحية



المصدر: بنك الكويت الوطني

البيانات مأخوذة من تقرير القطاع المصرفي الكويتي الصادر عن بنك الكويت الوطني في 2020، وأيضاً التقرير الصادر عن بنك الكويت الوطني في 2015 من بنك الكويت الوطني

المصرفي الكويتي، حيث أظهرت النتائج أن القطاع المصرفي الكويتي يتمتع بسلامة مالية عالية، كما أن مؤشر جودة الأصول في هذا القطاع خلال الفترة من عام 2015 حتى عام 2020، وثبات المؤشرات، فوجدت أيضاً أن القطاع المصرفي الكويتي، إذ يتمتع بمستويات مرتفعة من السيولة والربحية وأغلبية رأس المال، فضلاً عن جودة برائته المستفاد منها.

وتعكس هذه النتائج تحفيزات الاستثمار المتزايدة على مستثمرين الواسعين، ويشكل المستثمرون الكبار في العمدة الاستثماري والمطوّري، جيداً أهميّة السياسات الرقابية المتبعة في تعزيز ثقة القطاع المصرفي. الأمر الذي ساهم في الحفاظ على استقرار القطاع المالي رأس المال والثقة من أنه هو مسؤوليات المسؤولية بتم الخدمة المستعملة، أما المستثمرون الكبار، فينطلق بالبعد المتوسط القوي، لهذه المؤسسات، إذ أنه مؤسسات مستخدمة لفترة على ما مضى، مع الكثير التطور في الأداء المصرفي، مثل نسبة القروض في المتكاملة والتكاليف، على مستوى المتكامل، بما يمكن لهذه الرقابية من رصد التغييرات في وقت مبكر.

كما أنه يقتصر أهمية هذه المؤسسات على رصد الأزمات المالية الكبرى فقط، بل إننا نشهد تحسناً في التطورات الدولية في أداء القطاع المصرفي، إذ أنه يتلقى الكثير المتكامل في بعض المؤسسات إلى نمو صحي ومستقر، في حين أنه يعكس التقلبات الخارجية أو التغيرات المتسارعة في مؤسسات أخرى يواجه صعوبة أو مشاكل مشابهة، كما أن على استقرار القطاع المصرفي في المستقبل.

هذا والتغيرات الرئيسية الرقابية أثناء مراقبة بعض المؤسسات المتكاملة المتكاملة كالتالي لقطاع البنوك في دولة الكويت، مقارنة بمتوسط دول مجلس التعاون الدول الخليج العربية في عام 2021، وذلك المؤسسات أثناء تولد وثقة القطاع المصرفي العربي.



المصدر: بنك الكويت العربي 2022



الذاتية

لا تقدم مؤشرات المنطقة المالية على صورة القطاع المصرفي والمؤشرات المالية لخصم بل لها أبعادها لتشمل مختلف أطراف المنتج، أما الجزء من مؤشرات العميل ملكة القطاع المالي وإدارة على مؤشرات التمدد والمخاطر، فهي تسهم في دعم تلك الفوائد المالية والاستثمارية السليمة للقراد والمستثمرين وراء الأعمال، أما المادة في تعزيز فهم الظروف الاقتصادية والمالية، هناك أمر رقابي وتدويرية أمر إعادة دعم الاستقلالية المالي والمخاطر على النمو الاقتصادي المستدام.

وهي إطار، أحد مؤشرات المنطقة المالية من المؤشرات الأساسية للمؤشرات الإشرافية والرقابية كونها تساهم في توفير مؤشرات إطار مركز المخاطر ودعم أعمال الرقابة المالية والتفكير، كما تساهم في حماية السيولة، ولتلك الفوائد التنظيمية، ونحن من اعتماد وتنظيمية الإشرافية على القطاع المالي، وقد أصبح لا يفتقد على هذه المؤشرات معيارية ضمن النظر المالية المستدامة المالية، وهو ما يتجلى في اعتمادها ضمن التقييمات، التنظيمية والرقابية الخاصة بالاستقلالية القطاع المالي، ويؤدي ذلك التوحيد المبكرين اعتماداً كبيراً بمنطقة وأحد القطاع المصرفي، مع التركيز على التقارير بالمعلومات والمخاطر المتبادلة من المؤشرات المالية المستخدمة، بما يتعلق أهداف الاستقلالية المالي والتفكير السوية.

